



## قرار في المادة الإستعجالية باسم الشعب التونسي

### إن رئيسة الدائرة الابتدائية للمحكمة الإدارية

بعد الإطلاع على المطلب المقدم من المدعي بتاريخ 9 جانفي 2020 المرسم بكتابة المحكمة تحت عدد 63 00090 والرامي إلى الإذن إستعجاليا لرئيس المحكمة العقارية ووزير العدل بتمكنينه من نسخة من كشف حول سنوات العمل المقضاه بالمحكمة العقارية

ويعرض المدعي أنه كان عاملا بالمحكمة العقارية في إطار برنامج المسح العقاري الإجباري ابتداء من 22 سبتمبر 1988 إلى غاية سنة 1998 وقد تم تمتيعه بالتغطية الاجتماعية، ثم انتقل للعمل بديوان . وعند بلوغه السن القانونية للتقاعد تقدم بملف إلى الجهة المعنية فتمت مطالبته بالإستظهار بكشف حول سنوات العمل الفعلية المقضاه، فتوجه إلى المحكمة العقارية للحصول على الوثيقة المطلوبة إلا أنها امتنعت عن تقديمها، مما حدا به إلى تقديم دعواه الماثلة طالبا الإذن لرئيس المحكمة العقارية ووزير العدل بتمكنينه من نسخة من كشف حول سنوات العمل الفعلية المقضاه بالمحكمة العقارية

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في غرة جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011 وخاصة الفصل 81 (جديد) منه.

### وبعد التأمل صرح بما يلي:

حيث يهدف المطلب المائل إلى الإذن إستعجاليا لرئيس المحكمة العقارية ووزير العدل بتمكنين العارض من نسخة من كشف حول سنوات العمل الفعلية المقضاه بالمحكمة العقارية

وحيث إقتضت أحكام الفصل 81 (جديد) من قانون المحكمة الإدارية أنه " يمكن في جميع حالات التأكد لرئيس الدائرة الابتدائية أو الإستئنافية أن يأذن إستعجاليا بإتخاذ الوسائل الوقتية المجدية بدون مساس بالأصل وبشرط ألا يفضي ذلك إلى تعطيل تنفيذ أي قرار إداري".

وحيث يندرج القضار الإستعجالي في إطار القضاء التحفظي والوقتي بهدف تهيئة الوسائل المجدية التي من شأنها تيسير فصل النزاع والحفاظ على جدوى الحكم الذي سيصدر في الأصل وذلك بالحد من مفعول الزمن الذي يقتضيه البت في أصل الحق على أن يبقى هذا الأخير من صميم إختصاص قاضي الموضوع. وحيث أنّ الإذن استعجاليا بإتخاذ أي وسيلة وقتية يقتضي توفر ركن التأكد المتمثل في وجود حالة معرّضة للتغيير سلبيا أو الزوال في وقت وجيز بحكم تدخّل الأشخاص أو بفعل أي عنصر آخر أو إذا وجد خطر محدد يجب درؤه بسرعة حتى لا يتم التّيل من حق يحتاج إلى الحماية لحفظه من التلاشي.

وحيث أنّ طلب الإذن استعجاليا للحصول على نسخة من كشف حول سنوات العمل الفعلية المقضاة بالمحكمة العقارية فضلا عن أنه يكتسي صبغة التأكد، فإنه ليس من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل تنفيذ قرار إداري، كما أنه لا يؤدي إلى المساس بأصل النزاع.

وحيث يغدو المطلب المائل مستجيبا للشروط الواردة بالفصل 81 (جديد) من قانون المحكمة الإدارية، وتعيّن لذلك قبوله.

### ولهذه الأسباب:

من نسخة من

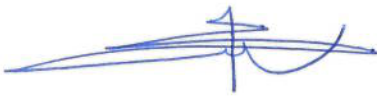
قرّرت: قبول المطلب والإذن لوزارة العدل بتمكين العارض

قائمة الخدمات الفعلية للمدعي بالمحكمة العقارية

السيدة هالة الفراتي بتاريخ 10 مارس 2020.

وصدر هذا القرار عن رئيس الدائرة الابتدائية

رئيسة الدائرة



هالة الفراتي

الكاتب العام المساعد  
لبني بوجليدة